

SIATS Journals

Journal of Human Development and Education for Specialized Research

(JHDESR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية

العدد 1، المجلد 3، نيسان 2017م.

e-ISSN: 2462-1730

THE EFFECT OF SEPARATION BETWEEN FINANCIAL AND REAL ECONOMY ON ACCOUNTING DISCLOSURE

تأثير الانفصال بين الاقتصاد المالي و الاقتصاد الحقيقي في الإفصاح المحاسبي

هناء عبدالله حمد المزيني

معيدة في كلية الاقتصاد جامعة طبرق

قسم المحاسبة/ ليبيا

البريد الالكتروني :

hanaalobede@gmail.com

2017م

ARTICLE INFO

Article history:
Received 18/12/2016
Received in revised form 20/3/2017
Accepted 1/3/2017
Available online 15/3/2017

ABSTRACT

The accounting disclosure is influenced by several factors. There are many studies that clarify these factors, but still accounting disclosure exposed to some problems. Hence researcher studies the impact of the separation between the real economy and the financial economy on the accounting disclosure. So she has been collecting data from books and previous studies on accounting disclosure, where she deducted the main factor of them. Where the study shows financial economy is based on the pyramids of debts, this showed the financial position non-real. This is a contrary to the rules and principles of accounting disclosure.

Greece has used its financial derivatives to hide the debts for enter to euro area. Researcher found the separating economy is the main factor affecting the accounting disclosure so it has to make the real process to link between the real economy and the financial economy to strengthen trust between them in giving of financial data.

Keywords: accounting disclosure, influencing factors on accounting disclosure , the separation between the real economy and financial economy, Greek crisis.



الملخص:

إن الإفصاح المحاسبي يتأثر بعدة عوامل وقامت الدراسات السابقة بتوضيح هذه العوامل. إلا إن لازال الإفصاح يتعرض إلى العديد من المشاكل، لذلك ركزت الدراسة حول مدى تأثير الانفصال بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي على الإفصاح المحاسبي، وتم جمع البيانات من الدراسات السابقة واستنباط منها العامل المؤثر على الإفصاح المحاسبي. حيث بينت أن الانفصال يجعل الاقتصاد المالي قائم على أهرامات من الديون وهذا يظهر المركز المالي على غير حقيقته، ويعد مخالف للقواعد الإفصاح كما أن اليونان قامت باستخدام المشتقات المالية لإخفاء ديونها لتتمكن من الدخول في منطقة اليورو. وتوصلت الدراسة إلى أن الانفصال الاقتصادي هو أحد العوامل الذي يؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي لذلك لابد من القيام بعملية ربط بينهما لتعزيز الثقة في المعلومات المالية.

كلمات الدالة: الإفصاح المحاسبي، العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي، الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، تأثير الانفصال بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي على الإفصاح المحاسبي، الأزمة اليونانية.

مقدمة البحث:

يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المهمة في المحاسبة، حيث ظهر الإفصاح المحاسبي منذ ظهور شركات المساهمة وانفصال الإدارة عن الملكية، فجودة المعلومات المفصح عنها لها أهمية كبيرة لدى متخذي القرارات. كما أيضاً عزز التطور التكنولوجي وتنوع وسائل تداول الأوراق المالية مبدأ الإفصاح المحاسبي، مما زاد اهتمام المنظمات المحاسبية الدولية به واصدار معايير تحكم قواعد العرض والإفصاح، حتى يتم عرض المركز المالي بشكل صحيح ودون وجود أي تلاعب. ومع ذلك لازالت المعلومات المالية تتعرض إلى عمليات تلاعب. ففي الأزمة المالية العالمية 2008 تم استخدام المشتقات المالية كأداة تحوط من الخسائر وتحقيق الأرباح إلا إن كان لها آثار سلبية على الإفصاح المحاسبي. حيث إن المشتقات المالية عبارة عن عقود استثمارية مشتقة من الأوراق المالية أي إنها تعتمد على أصل مالي وليس أصل حقيقي، وهذا ناتج من انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي، فالاقتصاد الحقيقي يتمثل في أصول حقيقية مثل الارض و المباني وغيرها، أما الاقتصاد المالي يتمثل في الأسهم والسندات والنقود ففي حال فصلها يتم تجاوز الرافعة المالية ويكون الاقتصاد معتمد على أهرامات من الديون في توازن هش. وفي اليونان تم استخدام المشتقات المالية كوسيلة لتخفيض الديون والدخول في منطقة اليورو، هذا قلل من جودة الإفصاح في التقارير المقدمة من اليونان.

ومن المعروف أن المعلومات المحاسبية تؤثر على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال المعلومات والبيانات المالية التي لها تأثير بالغ على القرارات التخطيط والاستثمار والتمويل والرقابة في الدولة، فبالتالي إن هناك علاقة بين جودة الإفصاح والوضع الاقتصادي، أي إن جودة الإفصاح المحاسبي تؤثر على الاقتصاد الوطني ولكن هل الانفصال الاقتصادي يؤثر على الإفصاح المحاسبي أم لا؟

طبيعة المشكلة :

من المعلوم أن جودة المعلومات المحاسبية ليس لها تأثير على الاقتصاد الوطني فقط، إنما على الاقتصاد العالمي ككل، وإن جودة المعلومات المحاسبية تتحقق إذا توافرت في المعلومات العديد من الخصائص منها الإفصاح المحاسبي، فبالتالي إذا كان الإفصاح المحاسبي



ذو جودة عالية يؤثر ذلك على الاقتصاد من خلال الثقة التي يعطيها في المعلومات المعروضة. إلا أن هناك العديد من العوامل تؤثر على الإفصاح المحاسبي، وقد قامت العديد من الدراسات بمحاولة إيجاد هذه العوامل لغرض الاحتياط منها واخذها في الحسبان، منها: تأثير أصحاب المصالح على المؤسسات الواضعة للمعايير المحاسبية، عدم وضع ضوابط ومعالجات للأدوات المالية المبتكرة، عدم اثبات الالتزامات المستقبلية، عدم اثبات التيارات المستقبلية، عدم وضع ضوابط ومعالجات محاسبية للتمويل خارج الميزانية كذلك تحويل القروض الممنوحة إلى سندات مالية ومن ثم بيعها عن طريق شركات التوريق، تعد هذه العملية مخالفة للقواعد ومبادئ الإفصاح المحاسبي. وذلك لأن الأرقام في الحسابات الختامية تكون غير واقعية في عكسها لحقيقة المديونية. حيث لا يمكن القول بأن هذه العوامل التي تم ذكرها ليس لها تأثير أو أن هي جميع العوامل التي تؤثر على الإفصاح ولكن يمكن القول بأن هناك عامل أساسي أدى إلى وجود هذه العوامل ومن ثم تأثيرها على الإفصاح المحاسبي, فترى الباحثة أن الإفصاح المحاسبي ليس له تأثير على الاقتصاد فقط وإنما النظم والقوانين الاقتصادية تؤثر أيضا على جودة الإفصاح المحاسبي, فبالتالي يكون هناك تأثير متبادل لكل منهما.

حيث إن الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي يجعل هناك عدم توازن اقتصادي وهذا ما يؤثر على الاقتصاد والإفصاح المحاسبي، فيمكن أن نلخص مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1. هل الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي يؤثر سلبا على الإفصاح المحاسبي؟
2. هل أحد أسباب الأزمة اليونانية هو التلاعب المحاسبي ؟
3. هل للانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي دور في الأزمة اليونانية ؟

أهمية البحث: إن الإفصاح المحاسبي له أهمية كبيرة وذلك لأنه يؤثر على الاستقرار المالي وكذلك القدرة على مواجهة الأزمات المالية. حيث قامت العديد من الدراسات بتوضيح العوامل التي تؤثر على الإفصاح المحاسبي إلا إن لازالت المعلومات المالية تتعرض إلى التلاعب لخدمة مصالحهم الشخصية، لذلك تنبع أهمية هذه الدراسة بمعرفة العامل الأساسي المؤثر على الإفصاح المحاسبي ومحاولة تقديم حل لذلك.

أهداف البحث: تتجلى أهداف البحث فيما يلي:

1. التعرف على ماهية وأهمية الإفصاح المحاسبي.
2. التعرف على أهمية ارتباط الاقتصاد المالي بالاقتصاد الحقيقي.
3. التعرف على وضع اليونان ومستوى جودة الإفصاح المحاسبي والعامل المؤثر فيها.
4. التعرف على مدى تأثير الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي على الإفصاح المحاسبي في اليونان.

منهجية البحث: لتحقيق أهداف البحث سوف تعتمد الباحثة على المنهج الاستنباطي، وذلك بالدراسة كل ما تستطيع الباحثة الحصول عليه من مراجع ومؤتمرات وأبحاث من خلال المكتبات المختلفة وكذلك عبر الانترنت تمهيداً لاستنباط الإجابة على



التساؤلات الدراسة والنتائج.

خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي .

المبحث الثاني: الارتباط الاقتصادي بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.

المبحث الثالث: أزمة الديون اليونانية .

الدراسات السابقة

الدراسات الخاصة بالإفصاح المحاسبي

دراسة سالم محمد عبود: تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح المحاسبي في الأزمة المالية 2008. حيث أوضحت هذه الدراسة بأن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة من بينها ضعف الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الواجب عرضها عن حركة النشاط والأصول ومصادر التمويل المركزي وكذلك ضعف الالتزام بمبادئ الشفافية من حيث ملائمة جودة المعلومات وكان من أسباب التي أدت إلى ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية هي تأثير أصحاب المصالح على المؤسسات الواضعة للمعايير المحاسبية، عدم وضع ضوابط ومعالجات محاسبية للأدوات المالية المبتكرة، عدم اثبات الالتزامات المستقبلية، عدم اثبات التيارات المستقبلية، عدم وضع ضوابط ومعالجات محاسبية للتمويل خارج الميزانية، تحويل القروض الممنوحة إلى سندات متداوله في الأسواق المالية ما يعرف (بالتسنيد) ويتم بيعها من خلال شركات التوريق، وتعد هذه العملية مخالفة للقواعد ومبادئ الإفصاح المحاسبي وذلك لأنه الأرقام في الحسابات الختامية غير واقعية في عكسها لحقيقة المديونية.

دراسة jiangliet 2004 بعنوان

Relationship lending accounting disclosure and credit validity during crisis:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في الأزمات المالية والفترات التي يشهدها العالم من عدم استقرار المالي. وتم تطبيق الدراسة على الأسواق المالية الأسيوية التي شهدت هزة مالية عنيفة قبل عدة سنوات، إذ قام الباحثون بعمل دراسة ميدانية على أسواق المال الأسيوية على مدار خمس سنوات في الفترة من 1999 وحتى 2003. وتم تطبيق الدراسة على 15 شركة مساهمة عامة موزعة على 5 بلدان في شرق أسيا. حيث أوضحت نتائج الدراسة إن القروض الغير مضمونة هي التي أدت إلى انعدام الشفافية وانخفاض مؤشر الثقة مما أدى بدورة إلى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي الذي أدى إلى انهيار سوق رأس المال الأسيوي.

دراسة انبال قصبة بعنوان اسباب حدوث الأزمة المالية العالمية و الحلول المقترحة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية. فقد وضحت الدراسة أسباب حدوث الأزمة هي: الإفراط في حجم الإقراض العقاري، حزم وتداول



السندات، نزع الملكية العقارية، نقص الشفافية والرقابة عند إصدار وتصنيف وتداول سندات الرهن العقاري، صعوبة فهم الأدوات المالية (التعقيد)، إفلات المؤسسات المالية المتعاملة في سندات الرهن العقاري من الرقابة، ملاءمة الإطار القانوني والتشريعي، تشجيع الحكومة الأمريكية سياسة التراخي في شروط منح القروض، الابتكار المالي، تقدير متدن لدرجة المخاطر المرتفعة المرتبطة بسندات الرهن العقاري، زيادة نسبة القروض إلى رأسمال المؤسسات المالية، فشل نظام إدارة المخاطر، انتشار المشتقات المالية خارج حدود الرقابة، الإفراط في عمليات توريق وبيع الديون، منح سندات الرهن العقاري تصنيفات ائتمانية مرتفعة لا تستحقها، دفع المكافآت كنسبة من الدخل بغض النظر عن المخاطر.

التوم عثمان الحسن آدم. الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من الأزمات المالية (دراسة ميدانية)/عثمان الحسن آدم التوم بابكر إبراهيم الصديق–الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية،2012–174ص: تناولت الدراسة الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من الأزمات المالية. وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الإفصاح عن المعلومات الواجب عرضها عن حركة النشاط والأصول والمصادر التمويل المركزي، وضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي أدى إلى تعرض معظم الدول للأزمات المالية. وهدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والأزمة المالية العالمية، وقامت الدراسة باختبار الفرضيات الآتية: الالتزام التام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يحد من الأزمة المالية العالمية، عدم الإفصاح المحاسبي في منح التمويل العقاري أحد أسباب الأزمة المالية العالمية. توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: عدم التزام الشركات بقواعد ومعايير الإفصاح المحاسبي مع ضعف الرقابة والتدقيق على شروط الإقراض رافقها ضعف في السياسة الائتمانية وخصوصا في ظل فترة الازدهار في قطاع الاستثمار العقاري، ضعف الإلتزام بمبادئ الإفصاح المحاسبي من حيث جودة المعلومات أدى إلى دخول بنوك مختلفة بالاندماج ودخولها في مجالات تجارية دون إجراءات محاسبية أصولية. وخرجت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة وضع ضوابط ومعالجات محاسبية للأدوات المالية المبتكرة مع البحث عن قواعد ومعايير المحاسبة التي تساعد في الحد من الأزمة المالية العالمية. وتقوية النظام المحاسبي والقانوني والزيادة في الإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول المصارف والنظام المصرفي.

دراسات خاصة باليونان :

دراسة Chiara Oldani بعنوان إدارة الخطر ذو السيادة اليونانية: بينت هذه الدراسة بأن الإنفاق العالي هو الذي أدى إلى حدوث الأزمة في سوق السندات السيادية في اليونان، كما بينت بأن الأزمة الهيلينيه نتاج لعديد من السنوات من الكساد وبطئ النمو الاقتصادي وضعف معدل الإنتاج وقبل كل شيء سوء الإدارة المالية العامة وتقرير غير مرضي حول إدارة المخاطر والممارسات المحاسبية. حيث إن المعلومات حول اليونان نادرة ولكن عدم قابلية الهيئات الأوروبية لفهم سوء الإدارة المدهش كذلك علاقة البنوك الأوروبية بالأخطار اليونانية في سوق السندات السيادية ولهذا تم اخفاء الديون عن طريق استخدام عقود المبادلات .

دراسة يوسفات على بعنوان الحيل المحاسبية و المالية ودورها في خلق الازمات المالية: تم إلقاء الضوء على البنك العتيد غول دمان ساكس ودوره الكبير في ابتكار أدوات مالية مركبة، الذي كان مسؤول عن تفجير أزمة تعد من أكبر الازمات المالية العالمية بعد الكساد العظيم في عام 1929. كما اضطلع البنك بدور حصان طروادة للحكومة اليونانية التي كان همها الوحيد الدخول الى



منطقة اليورو مهما كان الثمن. وها هو اليورو يواجه الأن أكبر معضلة في تاريخه ، تهدد مكانته واستمراره بسبب هذه الأزمة.

يشير لا مبير مبيلا في مقال بعنوان الأزمة اليونانية بأقلام الأفارقه 2010 :إن أسباب الأزمة اليونانية هي العجز في الميزانية، الدين العام، البطالة المرتفعة، سوء الإدارة المالية العامة، والأهم من هذا كله هو عدم وجود شفافية في البيانات العامة .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

إن ما يميز هذه الدراسة هو أن الدراسات السابقة الخاصة بالإفصاح أوضحت العديد من العوامل التي تؤثر على الإفصاح المحاسبي مثل القروض الغير مضمونة وكذلك ضعف الرقابة وتأثير اصحاب المصالح على المؤسسات الواضعة للمعايير المحاسبية، عدم وضع ضوابط ومعالجات محاسبية للأدوات المالية المبتكرة، عدم اثبات الالتزامات المستقبلية، عدم اثبات التيارات المستقبلية، عدم وضع ضوابط ومعالجات محاسبية للتمويل خارج الميزانية. إلا إنها لم تتطرق إلى مدى تأثير الانفصال بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي على الإفصاح المحاسبي، كما أيضا أن الدراسات السابقة حول الأزمة اليونانية أوضحت بأن اليونان قامت بإستخدام عقود المبادلات وذلك لغرض إخفاء ديونها وعجوزها لتتمكن من الدخول في منطقة اليورو إلا إن لم توضح بأن ذلك أثر على جودة الإفصاح المحاسبي في اليونان لذلك تقوم هذه الدارسة بتوضيح ذلك وإثبات إن الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي له تأثير سلبي على جودة الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول :الإفصاح المحاسبي

تزايد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي والشفافية في الآونة الأخيرة حتى أصبح يحظى بإهتمام زائد من قبل مختلف الجهات المعنية على مستوى المؤسسات الخاصة والعامة محلياً أو دولياً، إلا إن لاتزال المؤسسات تعاني من مشاكل الإفصاح المحاسبي والشفافية إلى هذه اللحظة.

مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي وسيلة رئيسية وأداة فعالة لإيصال نتائج الإعمال للمستخدمين وذلك لدعم قراراتهم خصوصاً تلك القرارات المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، ونظراً للاهتمام المتزايد لأصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة حول أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية فإن ذلك يؤدي إلى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الإعمال من ناحية ودعم نظام الرقابة والمساءلة فيها. [1] في تعريف أخر للإفصاح المحاسبي على إنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية[2]. وبين وادي

(1) الملحم عدنان بن عبدالله، 2003، معوقات و اسباب عدم الإلتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية: دراسة ميدانية، جامعة الملك فيصل ، السعودية ، النسخة الكترونية،ص5.

(2) لطيف زيود، حسان قطيم، أحمد فؤاد مكية، " دور الإفصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار " مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية المجلد 29، العدد الاول، سوريا، 2009 ، ص201-202.

الإفصاح:

1- هو الأداة التي تفسر القوائم المالية وتخبر عما تحتويه.

2- هو المدخل الأخلاقي لمهنتي المحاسبة والمراجعة.

3- هو أحد أركان القوائم المالية.[3]

ويمكننا القول بأن الإفصاح المحاسبي هو الذي يخلق الثقة بين المتعاملين والأسواق المالية.

أهمية الإفصاح المحاسبي: يرى jiangli تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه احد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية.[4]

ويرى أحمد زغدار أن أهمية الإفصاح المحاسبي تتضح من خلال مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية)، وهي مصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لا بد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة، ويعني في ذلك توفير كافة المعلومات والبيانات لمختلف مستخدميها.[5]

أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك: أكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالبنوك نظراً لتعقيد عمليات الأدوات المالية المستعملة من المشتقات والأوراق المالية واتساع حجم تداولها والمخاطر المتعلقة بها. ومع إزالة القيود في تعاملات البنوك والمؤسسات المالية وارتفاع حدة المنافسة وتطور التقنيات المستخدمة. وفي هذا الصداد فإنه يتوجب على إدارة البنوك أن تعمل على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، منها مخاطر الائتمان، والسيولة، ومخاطر أسعار الصرف. ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطرة يعتبر أمراً حيويا، ونتيجة لكل هذه فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيداً مثلها في ذلك مثل باقية المتعاملين في الأسواق المالية. فهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح شامل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي والميداني.[6] كما نجد إن لجنة بازل للرقابة البنكية دور هام في مجال الإفصاح في البنوك حيث إن المبادئ الأساسية التي أصدرتها تضمن للسلطات التحقق من إتباع البنوك للسياسات المحاسبية المناسبة، كما تم إصدار عدة تقارير بشأن

---

(3) وادي مدحت، اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطينية، دراسة تحليلية تطبيقية، مارس2006، ص 75

(4)Jiangli,et . al ,2004,36- Jiangli, W., Unal, H., Yom, C. (2004), Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis,36.

(5) أحمد زغدار، محمد سفير،" خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية. 2009 ، مجلة الباحث، العدد 07، ص84.

(6) لطيف زيود، عقبة الرضا، رولا لايقة "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار الدولي رقم 30 – حالة تطبيقية في البنك التجاري السوري " مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد2، سوريا،203،2006.



الإفصاح في القوائم المالية في البنوك، والمتاجرة بالمشتقات المالية وكيفية قياس وإدارة المخاطر، وذلك بما يكفي لمستخدمي القوائم المالية من تقييم قدرة البنك في إدارة مختلف أنواع المخاطر.[7] وفي هذا الإطار ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك, أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية معيار IFRS 07 الأدوات المالية (الإفصاح). ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار نظراً لتطور عمل البنوك ولما لهذا القطاع من أثر في سوق الأعمال, وحاجة مستخدمي البيانات المالية للبنوك إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيد هم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.[8]

أنواع الإفصاح المحاسبي

1.من حيث درجة الإلتزام :

إفصاح إجباري: يتم بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية وتحدد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المنشاة.[9]

إفصاح اختياري: تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح الاختياري إلا أنها كلها أجمعت على إن الإفصاح الاختياري يتمثل في إضافة معلومات وبيانات بواسطة شركات الإعلام متخذي القرارات عن المعلومات المالية وغير المالية زيادة على متطلبات الإفصاح الإجباري.[10]

[7] طارق عبد العال حماد موسوعة معايير المحاسبة – شرح المعايير المحاسبية الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية – عرض القوائم المالية 2, الجزء الثاني, الدار الجامعية , مصر, 2003، ص447-448.

[8] رولاكاسر لايقه " القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك و دورهما في ترشيد قرارات الاستثمار "، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص111.

[9] عبير بيومي محمود محمد أمين، اثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة القاهرة ، 2011، ص 88-90.

[10] د. حسين أحمد دحدوح ، د. رشا أنور حمادة ، دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة ميدانية) كلية الإقتصاد جامعة دمشق / مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية المجلد 30-العدد الثاني-2014 ، ص 195.



2.من حيث مقدار الإفصاح :

إفصاح كافي: هو الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات وتشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها وكل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة. ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية.(11)

إفصاح عادل: إن الإفصاح العادل يتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة.**(12)**

إفصاح كامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ. يأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.(13)

هناك إجماع عام في المحاسبة بأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ينبغي أن يكون كاملاً (يسمى أيضا شاملاً) ومناسباً وعادلاً. ويتطلب الإفصاح الكامل أن تصمم وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية والجوهرية التي أثرت على المنشاة خلال الفترة.[14]

أهداف الإفصاح المحاسبي :

يهدف الإفصاح بدرجة الأولى إلى عرض القوائم المالية إلى الأطراف الأخرى بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم ومعرفة المركز المالي للشركة. كما يهدف الإفصاح في القوائم المالية بسرد جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة، حتى تكون مفيدة لمن يستخدمونها، ومن أهداف الإفصاح إن طبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية هي التي يحتاج إليها من يستخدمون هذه القوائم بصفة أساسية.(15)

---

(11) حنان، رضوان الطبعة، الأولي2000 النموذج المحاسبي المعاصر، هيكل نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر،ص447.

(12) جربوع يوسف، مدى تطبيق والقياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة الصناعية العامة في قطاع غزة، فلسطين، بحوث و دراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة،2006، ص251.

(13) لطيف زيود، مصدر سابق،ص180-181، 2006.

(14) الحيالي ، وليد ناجي (2004) ، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، دار و مكتبة الحامد ، عمان ، الأردن.

(15) حسين عبد الجليل آل عزوي ،الإفصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية ، بحث لنظرية المحاسبة ، الأكاديمية العربية في الدنمارك كلية الإدارة و الإقتصاد قسم المحاسبة 2009 ،ص8.



المبحث الثاني: الارتباط الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد المالي

إن الاقتصاد يهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية من الموارد ويتم ذلك من خلال توظيف هذه الموارد في عملية الإنتاج ويتم تحويلها من مواد أولية إلى سلع. حيث كان يتم إشباع حاجاتهم من خلال عملية التبادل، أي مبادلة السلع المتوفرة لديهم بغرض الحصول على سلعة أخرى متوفرة لدى شخص أخر وهم بحاجة إليها وبهذه الطريقة يتم إشباع حاجاتهم. إلا إن بعد ذلك تم استخدام النقود كوسيلة لتبادل وظهر ما يسمي بالاقتصاد المالي ومن خلال هذا المبحث يتم توضيح طبيعة الارتباط بينهما ومدى تأثيره على الإفصاح المحاسبي.

مفهوم الارتباط الاقتصاد المالي بالاقتصاد الحقيقي:

تعد العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي أحد القضايا الرئيسية والهامة التي تناولها أصول الفكر الاقتصادي. يتعلق الاقتصاد الحقيقي(العيني) بالأصول العينية التي تتمثل في كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطرق مباشرة (السلع الاستهلاكية كالطعام والملابس) أو بطرق غير مباشرة(السلع الاستثمارية كالعدد والآلات). وإذا كان الاقتصاد العيني يمثل القيمة الحقيقية للاقتصاد وأساس حياة البشر، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن الاقتصاد العيني لا يكفي وحده بل لا بد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل المتعلقة بالأصول العينية وتيسر التعاون المشترك، لذلك وجدت النقود كوسيلة لتبادل وكذلك كإحدى وأول الأدوات المالية التي تم استخدامها في الاقتصاد المالي الذي وجد لخدمة الاقتصاد الحقيقي. فأصبحت النقود وسيلة للحصول على السلع حيث تسير في تيار عكسي ومزامن لحركة السلع ومن هنا وجد ما يسمى بالاقتصاد النقدي أو الاقتصاد المالي الذي يعبر عن حركة التيار النقدي المقابل لتيار السلعي وبهذا يسير الاقتصاد في توازن. وأخذت الأدوات المالية عبر الزمن مراحل وتطورات حتى وصلت إلى أهمها وأشهرها في العصر الحديث وهي الأسهم (التي تمثل حق الملكية على بعض الموارد كالمصانع والشركات)، والسندات (التي تمثل حق الدائنة تجاه مدين معين)، والنقود (التي تعطي حائزيها حق الحصول على أي سلعه أو خدمة من الاقتصاد). وليست للأصول المالية قيمه في حد ذاتها، وإنما تعبر عن قيمه ما ترمز إليه وما تعكسه من الاقتصاد العيني، ولا تولد دخولا بذاتها وإنما من توليد الأصول العينية للدخول.[16]

انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي:

من المعروف إن الاقتصاد المالي وجد لخدمة الاقتصاد الحقيقي. ولكن نتيجة الإهتمام بتعظيم المنافع الشخصية وتحقيق المكاسب المادية سواء في صورة فوائد وفروق أسعار، انفصلت الأسواق المالية عن الأسواق الحقيقية وأصبح التعامل في النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراء من خلال المدينات والائتمان، مما جعل حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، وهذا بدوره أدى إلى وجود خلل في التوازن بينهما، وذلك لأن أصبح الاقتصاد المالي لا يستند إلى قاعدة من الأصول وإنما أهرامات من الديون التي تراكمت بعضها فوق بعض في توازن هش، لذا فإنه عند وجود خلل في إحدى حلقات الديون المركبة ينهار البناء المالي

(16) أحمد شعبان محمد على ، البحث السابع الارتباط بين الإقتصاد العيني والإقتصاد المالي ودور الإقتصاد الإسلامي و مؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية ، المؤتمر العلمي العاشر الإقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الإقتصادية العالمية 19-20- كانون الأول \ ديسمبر 2009 ، بيروت،ص3.

بكاملة وتحدث الأزمة.

ومن الجدير بالذكر أنه رغم الانفصال الواقع بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي فإن آثار الأزمة المالية ستمتد إلى الاقتصاد الحقيقي، لأن الانهيار المالي للبنوك سيجعلها تكف عن الإقراض حتى عن الجزء الصغير الذي كان يوجه منها إلى الشركات الإنتاجية بما يجعلها تقلص إنتاجها وتطرد بعض من عمالها ومن جانب أخر فإن الخسارة التي مني بها الأفراد بسبب تعاملهم في الأسواق المالية جعلتهم يخفضون مشترياتهم من الشركات الإنتاجية، وبالتالي يحدث الركود الاقتصادي.[17]

أسباب انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي:

التوسع الكبير في الإقراض: تقوم المؤسسات المالية بإصدار أصول مالية أكثر من حاجة الاقتصاد العيني.

المشتقات المالية والتو ريق: يؤدي اللجوء إلى المشتقات المالية إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد وتوليد مصادر جديدة للتمويل والتوسع في الإقراض، وذلك بسبب الجشع إذ إن المزيد من الإقراض والاقتراض يعني المزيد من الأرباح في الأمد القصير الأجل، ويقصد بالتو ريق هي تحويل الدين إلى شخص أخر، وفي هذه الحالة لم يتم التحوط من المخاطر بل نشر المخاطر وهذا يشكل خطر على الاقتصاد الدولة.

نقص الرقابة والإشراف أو انعدامها: تخضع المصارف التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من المصارف المركزية. إلا إن هذه الرقابة تضعف أو تنعدم بالنسبة إلى المؤسسات المالية الأخرى مثل: مصارف الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية.**[18]**

ترى الباحثة أن المشتقات المالية وسيلة يتم استخدامها لغرض التعامل في النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراءً، أي أن التعامل في النقود والتمويل ذاته بيعاً و شراءً يؤدي إلى انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي، مما جعل أن الاقتصاد لا يستند إلى قاعدة من الأصول وإنما أهرامات من الديون المتراكمة، وهذا ما أدى إلى الخلل في التوازن بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي.

قد لا تكون المشتقات المالية الوسيلة الوحيدة المستخدمة في سوق المالي، ولكن ترى الباحثة هي الأكثر تأثيراً فلذلك لابد التطرق إليها بشيء من التفصيل:

---

(17) أحمد شعبان، مصدر سابق، ص21-22.

(18) خضيرات عمر ياسين ، الأزمات المالية العالمية الآثار و المسببات بحث مقدم للمؤتمر الثاني للعلوم المالية و المحاسبية بعنوان مدى مساهمة العلوم المالية و المحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية في 28 -29 نيسان جامعة اليرموك الأردن،2010.



المشتقات المالية[19] هي عقود فرعية تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع) نشأت عن تلك العقود الفرعية أدوات مالية مشتقة وذلك في نطاق ما اصطلح علية بالهندسة المالية.

وعرف(مبارك2011، كليب 2010) المشتقات المالية[20] بأنها هي أدوات مالية تشتق قيمتها من الأسعار الحاضرة للأصول المالية أو العينية مثل الأسهم والسندات والنقد الأجنبي والذهب وغيرها من السلع. وتستخدم للعديد من الأغراض من بينها إدارة المخاطر والتحوط منها والمضاربة وتضم مجموعة واسعة من العقود المالية ومن أنواعها:

العقود الآجلة: تعد بمنزلة أدوات للحماية ضد مخاطر الأسعار، هي عقد بين طرفين ينص على بيع أو شراء قدر معين من أصل مالي أو عيني بسعر محدد مسبقاً عند إبرام العقد والتسليم أو تتم التسوية مستقبلاً في تاريخ يحدد عند إبرام العقد، وتعد هذه العقود أبسط المشتقات المالية.

العقود المستقبلية: تختلف عن العقود الآجلة على إنها قابلة للتداول في البورصة أي يوجد لها قابلية للتداول، ويترتب على طرفي العقد إيداع نسبة معينة من قيمة العقد لدى بيت السمسرة، بهدف حماية كل منهما من مخاطر عدم قدرة أحد الطرفين الوفاء بالتزاماته.

الخيارات: فهي عقود تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع أصل مالي أو عيني في المستقبل بسعر يتفق عليه حين التعاقد لقاء دفع علاوة للبائع ولا ترد العلاوة سواء تم تنفيذ العقد أم لا. وتختلف هذه العقود عن العقود المستقبلية في إنها غير ملزمة وللمشتري الحق في تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه.

المبادلات: هي أكثر أنواع عقود المشتقات انتشاراً، وتتضمن التزاماً بين طرفين بمبادلة قدر معين من الأصول، وتتحدد قيمة الصفقة وقت إبرام العقد ويتم تبادل الأصل في وقت لاحق يتفق عليه مسبقاً. إلا إنها تتيح مبادلة المخاطر التي تنطوي عليها المعاملات المتعلقة بأسعار الفائدة وسعر الصرف الأجنبي.

الأهداف من انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي:

تحقيق الأرباح: إن انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي يجعل التعامل مع النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراءً يتم ذلك من خلال المدينات والائتمان، وذلك لغرض تحقيق المزيد من الأرباح الشخصية دون الاهتمام بمصلحة العامة للدولة. وقد يحقق مصلحة المجتمع في الأمد القصير إلا أنه يؤثر سلباً في الأمد الطويل ويتضح ذلك من أزمة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات

---

(19) خضيرات عمر ياسين ، الأزمات المالية العالمية الآثار و المسببات بحث مقدم للمؤتمر الثاني للعلوم المالية و المحاسبية بعنوان مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية في 28 -29 نيسان جامعة اليرموك الأردن ،2010،ص18.

(20) كليب، دور صناديق المخاطرة في الأزمة المالية العالمية الراهنة . بحث مقدم إلى الندوة الإقتصادية المشتركة بين جامعة دمشق و الجامعة اللبنانية و بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني ، المنعقد في كلية الإقتصاد في جامعة دمشق يومي 9-10 ايار ، 2010

مبارك لسلوس، الإيداع المالي في المؤسسات بين الرغبة و الرهبة. بحث مقدم إلى الملتقي الدولي بعنوان : " الإيداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة و تحليل تجارب وطنية و دولية" ، المقام في جامعة سعد دحلب ، البليدة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر ، خلال المدة 5 18-19 مايو ،



المتحدة الأمريكية، وغيرها من الأزمات.

التحوط من الخسائر: قد يكون الغرض من التعامل مع النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراءً هو التحوط من الخسائر. فيقصد بعملية التحوط هي عملية تقليل أو القضاء على المخاطر التي ممكن إن تتعرض لها المؤسسة ولكن يلاحظ بأن عملية التحوط تهتم بالمؤسسة فقط دون الاهتمام بتحقيق مصلحة المجتمع.

علاقة علم الاقتصاد بالمحاسبة:

المحاسبة علم اجتماعي، وكما هو معروف إن العلوم الاجتماعية تستمد معطياتها من بعضها البعض وتقدم لبعضها مزيداً من المعلومات خدمة لتحقيق مصلحة المجتمع. فالمحاسبة وعلم الاقتصاد مرتبطاً ببعضهما ويؤثراً على بعض. حيث يهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان، لغرض تحديد احتياجاته الاقتصادية والتعرف على سلم تفضيله للسلع والخدمات المختلفة، ثم يعمل على التوفيق بين الاحتياجات والرغبات الإنسانية المختلفة، والقدرة الإنتاجية للموارد الاقتصادية المتاحة، ويحدد الطريقة أو الطرق المفضلة لتخصيص هذه الموارد على فرص الاستغلال البديلة. بحيث يمكن الوفاء بأكبر قدر ممكن من احتياجات الافراد ورغباتهم بإستغلال القدر المتاح من الموارد أفضل إستغلال ممكن.

المحاسبة تعتمد على الكثير من المبادئ والمعايير الاقتصادية. فالمحاسب حين يعمل على إظهار نتائج ما حققته المنشأة من ربح أو خسارة إنما هو في الحقيقة يعتمد إلى قياس ما تملكه المنشأة من ممتلكات وما عليها من الالتزامات تخضع لقانون العرض والطلب، بحيث تتوقف قيمتها ارتفاعاً وهبوطاً على مستوى الأسعار. إذاً فالمحاسب الجيد لابد أن يكون مُلم بمبادئ علم الاقتصاد ومراقبة الحركة الاقتصادية في البلاد، التي قد تؤثر بالسلب أو بالإيجاب على المنشاة التي يقوم بخدمتها.

وفي المقابل فإن الاقتصاديين يعتمدون على الكثير من البيانات والتقارير التي يعدها المحاسب لإستخدامها في الدراسات والتحليلات الاقتصادية سواء على مستوى المشروع الاقتصادي أو على مستوى أعم وأشمل من ذلك. من هذا يتضح مدى التوازن بين المحاسبة والاقتصاد في المسيرة. فموضوع الاهتمام لكل منهما واحد سواء كان ذلك الوحدة الاقتصادية أو الاقتصاد العام ككل، وتبادل المنافع بينهما قائم.[21]

تأثير الانفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي على الإفصاح المحاسبي:

بما إن هناك علاقة بين الاقتصاد و المحاسبة، أي إن الاقتصاد يؤثر على المحاسبة وكذلك المحاسبة تؤثر على الاقتصاد، فإن ذلك يعني إن الانفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي يؤثر على المحاسبة. حيث أوضحت دراسة د. أحمد شعبان في الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية: على الرغم من إن أصل علاقة الأصول المالية بالأصول العينية هي علاقة التابع بالمتبوع، إلا إن عدداً من المتناقضات الكامنة في الاقتصاد العالمي أوجدت

(21) أحمد عمر زيدان، علاقة علم المحاسبة بالعلوم الاخرى، منتدى شبكة المحاسبين العرب.



انفصاماً بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي وكانت محصلة هذه المتناقضات تحول الأصول (الاقتصاد العيني أو الحقيقي) إلى استثناء والاستثناء الاقتصاد المالي إلى أصل، وهو ما حدث انعكاسات سلبية على الاقتصاد الحقيقي وهو ما نتج منه انفصام الارتباط الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، مما أدى إلى حدوث أزمات مالية عالمية. كذلك أوضحت دراسة د. منى خالد فرحات في توريق الدين التقليدي والإسلامي (دراسة مقارنه): بأن التو ريق التقليدي و المشتقات المالية قد تورطت في إشعال الأزمة المالية 2008 التي أشعلت نيرانها في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت إلى أنحاء العالم كافة. كذلك أوضحت دراسة د. سالم محمد عبود في الأزمة المالية بين مبدأ الإفصاح والشفافية : بأن أحد أسباب حدوث الأزمة العالمية 2008 هي ضعف الإفصاح عن المعلومات الواجب عرضها عن حركة النشاط والأصول ومصادر التمويل المركزي وكذلك ضعف الإلتزام بمبادئ الشفافية من حيث ملائمة جودة المعلومات. حيث يتضح من هذه الدراسات بأن عندما يتم التعامل مع الاقتصاد المالي بشكل منفصل يؤدي إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءً على أصل واحد وتوليد مصادر جديدة لتمويل والتوسع في الإقراض ويصبح الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، مما يؤدي إلى خلل في التوازن بينهما فهذا كله يؤثر على المبدأ المحاسبي مبدأ الإفصاح بشكل سلبي. كما أوضحت دراسة د. سالم في الأزمة المالية في أمريكية 2008 (أزمة الرهن العقاري)، كان للانفصال الاقتصادي له تأثير سلبي على الإفصاح وكذلك ساعد ذو النفوس الضعيفة على التلاعب المحاسبي وخداع الآخرين وكان التأثير سلبي ليس فقط على المؤسسة أو المستثمرين بل على الاقتصاد الوطني وكذلك الاقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: الأزمة اليونانية

تعد اليونان إحدى دول منطقة اليورو وكذلك نموذج أوروبي لتردي الأوضاع الاقتصادية. حيث يمر الاقتصاد اليوناني بأزمة مالية نتجت عن الإقتراض بكثرة من الخارج لتمويل الميزانية الحكومية ولسد العجز الكبير في الحسابات الجارية، حيث تم الإقتراض من الخارج بدون أن تتخذ الإجراءات الملائمة لضمان كفاية تدفق النقدية للوفاء بقروضها الخارجية.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على ما يلي:

الأزمة اليونانية.

أسباب الأزمة اليونانية.

تأثير الانفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي على الأزمة اليونانية.

الأزمة المالية في اليونان : لا تعد اليونان الدولة الوحيدة التي تعرضت للأزمة المالية بل تعرضت له العديد من الدول كالولايات المتحدة الامريكية ودول الآسيوية وكانت أغلب هذه الأزمات ناتجة عن التلاعب المحاسبي وحاولت العديد من الهيئات تقديم الحلول المناسبة لغرض تقليل من هذا التلاعب إلا أن ما حدث في اليونان يثبت إن هناك ثغرات في عملية الإفصاح المحاسبي وكذلك يوجد هناك ضعف في الرقابة كما أيضا يوجد فساد أدى إلى حدوث ذلك وهذا ما اثبتته العديد من الأبحاث السابقة في هذا الموضوع.



حيث كانت الدولة اليونانية لديها حلم الدخول إلى منطقة اليورو لغرض تحسين الوضع الاقتصادي وكذلك يتم التعامل بعملة قوية. إلا إن الدخول إلى منطقة اليورو لابد من توافر شروط اتفاقية ماستر يخت وهي:[22]

1 عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة حدود 1.5% عن متوسط معدل التضخم في أكثر ثلاث دول من دول الاتحاد تمتعاً بالاستقرار في الاسعار.

2 الا يتجاوز عجز الموازنة في الدولة حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

3 الا يتجاوز إجمالي الدين العام للدولة بنسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

4 الا يتجاوز معدل الفائدة طويل الأجل حدود 2% عن متوسط سعر الفائدة في أكثر ثلاث دول من دول الاتحاد تمتعاً بالاستقرار في الاسعار.

كانت الدولة مُلزمة بأن يعيش مواطنوها وفق المعايير والشروط للدخول في منطقة اليورو. ما يعني ذلك ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد في دولة متوسطة الحال، والتي يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على موارد بسيطة كالزراعة التي تُساهم بنسبة 3.3%، والثروة السمكية، والسياحة التي تُساهم بنسبة 18.2% من الناتج المحلي خلال العام 2008 بداية الأزمة. حيث اقترضت الحكومة اليونانية وبكثرة من الخارج أمولاً لتمويل الميزانية الحكومية ولسد العجز الكبير في الحسابات الجارية. وبين عامي 2001 و2008، بلغ متوسط العجز في ميزانية اليونان 5% سنوياً مقارنة بمعدل منطقة اليورو بنسبة 2%. وبلغ متوسط العجز في الحساب الجاري 9 % سنوياً، مقارنة بمعدل منطقة اليورو بنسبة 1%. وفي عام 2009 قدر العجز في الميزانية ب 13% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعزى هذه العجوز إلى الإنفاق العالي من قبل الحكومات اليونانية المتعاقبة، إذ كانت تمول هذان العجزان بالإقتراض من أسواق رأسمالية الدولية، ما رفع المديونية الخارجية إلى 115% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان عجز الميزانية اليونانية ومستوى الدين العام أعلى بكثير مما تسمح به القواعد التي تحكم الاتحاد الأوروبي وخصوصاً اتفاقية الاستقرار والنمو التي تحدد سقف عجز الموازنة ب 3% من الناتج المحلي الاجمالي وسقف الديون الخارجية ب60%من الناتج المحلي الاجمالي، ولكن الحقيقة إن اليونان ليست وحدها التي تجاوزت هذه الحدود من بين الدول 27 الاعضاء في الاتحاد الاوروبي، إذ إن أكثر من عشرين دولة تجاوزت سقف العجوز المنصوص عليها في الاتفاقية.

غير إن اليونان قامت باللعب على قانون المفوضية الأوروبية بشكل مصطنع للحفاظ على مستوى الدين إلى أقل من 60% لعدة سنوات وفي عام 2001، عندما انضمت اليونان إلى منطقة اليورو أصدرت أكثر من 10 مليارات دولار من الديون المقومة بالدولار والين. بالتالي خفضت ديون بقيمتها 2.367 بليون يورو وهذا ما جعل أن يظهر العجز بنسبة 1.2% من الناتج المحلي الاجمالي. فقد اتفقت مع بنك غول دمان ساكس على مبادلة العملات بهدف التحوط من المخاطر أسواق الصرف لمدفوعات الديون المقومة بالين والدولار. وفي الوقت نفسه يعد غول دمان ساكس مهندس هذه الحيلة المالية التي ساعدت اليونان في الحد الظاهري من ديونها في تقارير الدين ونسبة العجز في الميزانية. ومنذ عام 2002 دخلت اليونان وغول دمان ساكس في

---

(22) Sema Gencay Capanoglu , economic development foundation ,2010 .



سلسلة من العمليات المبادلة العملات عبر تبادل الديون اليونانية مقومة بالدولار والين مقابل ديون مقومة باليورو وبلغ مجموع المعاملات حوالي 10 مليارات دولار أمريكي لمدة تتراوح من 15 إلى 20 عام. في حين إن مبادلة العملات التقليدية تقدر قيمتها عند مستوى الصفر، خلال تحيد سعر العملة الأجنبية في سعر الصرف الأجل (وهو يساوي السعر الفوري مع تعديل فروق أسعار الفائدة بين البلد المحلي و الأجنبي).

لمبادلة الديون واستخدام معدلات Euro/US وEuro/Yen وبدلاً من ذلك تم استخدام معدلات الصرف الفورية" أسعار خارج الأسواق". حيث كانت معدلات أسعار اليورو المرجعية أقل من معدلات الأسعار الفورية. كان لهذه العملية في الواقع تحقيق ما يعادل مرة واحدة من مكاسب النقد الأجنبي لليونان بسبب بنك غول دمان ساكس إذ قام بتقديم 1 مليار دولار أمريكي كدفعات مقدما ثم تليها مدفوعات دورية من الفائدة. معنى ذلك إن المجموعة من المبادلة لسعر العملة كانت منخفضة بشكل مصطنع لمعدل سعر اليورو/دولار أو لمعدل سعر اليورو/الين، وهذا لإنشاء الدفعة مقدمة من غول دمان ساكس إلى اليونان وزيادة مدفوعات الديون السيادية لليونان في المستقبل. وبالفعل تحولت هذه المبادلة إلى طريقة لتمويل مقنع لديون الميزانية العمومية من جانب بنك غول دمان ساكس.

استفادت اليونان من هذا الدفع المسبق كتخفيض لديونها، ولكن العائد من العملة كان يسير من اليونان إلى البنك، ويسترد في نهاية العقد. غير إن هذا لم يكن في التقرير المقدم إلى اليورو ستات ومن جهته غطى غول دمان ساكس على هذه المبادلة من خلال بنك الماني يتخذ من فرانك فورات مقراً له.[23]

أسباب الأزمة اليونانية: هناك العديد من الأسباب أدت إلى حدوث الأزمة المالية في اليونان منها عوامل داخلية وأخرى خارجية:[24]

العوامل الداخلية: حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشاً ونشاطاً خلال الفترة 2001-2007. حيث نما الاقتصاد بنسبة 4% وساهم بذلك تسهيل التوسيع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص، وزاد الإنفاق خلال هذه الفترة بنسبة 87% بينما زادت الإيرادات بنسبة 31% وساهم ضعف التحصيل الضريبي في زيادة العجز في ميزان المدفوعات، بسبب الفساد المتفشي في جهاز القطاع العام، وتقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنوياً، وزادت الرواتب بمعدل 5% سنوياً، بينما بلغت الزيادة في الاتحاد الاوروبي نصف هذه النسبة مما أدى إلى ضعف المنافسة، وزيادة العجز في الميزان التجاري.

العوامل الخارجية: إذ تتمثل أهم الأسباب الخارجية في:

الدخول في عضوية العملة الأوروبية: أصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقية، تتماشى مع اتفاقية ماسترخت –

---

(23) يوسفات علي ، الحيل المحاسبية و المالية ودورها في خلق الازمات المالية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 / شتاء – ربيع ،2013.

(24) بالكور نورالدين ،أزمة الدين السيادي في اليونان: الاسباب و الحلول،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير / مجلة الباحث، العدد 13،2013





نسب الدين العام وعجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي– وذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الاوروبية، مما أدى إلى التأخير في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل.

الأزمة المالية العالمية 2008: تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية، ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري، وضعف المنافسة، مما أدي إلى زيادة البطالة لتصبح 9% في عام 2009 وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13.6% في عام 2009. وبلغت نسبة الدين العام إلى مجمل الناتج المحلي 115%.

المبالغة في الدين العام: منذ نهاية عام 2009، ازدادت مخاوف الدائنون والمستثمرون في بعض الدول الاوروبية (اليونان، ايرلندا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال) وهذا أدى إلى ظهور أزمة ثقة في سندات الحكومية اليونانية. إن مصاحبة تخفيض التصنيف الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام، أدى إلى قرع جرس الإنذار في الأسواق المالية.

فبالتالي تستنتج الباحثة بأن أحد أسباب حدوث الأزمة اليونانية هو انخفاض جودة الإفصاح المحاسبي. حيث قامت الحكومة اليونانية بالتلاعب في بياناتها المالية باستخدام المشتقات المالية لتتمكن من الدخول في منطقة اليورو.

تأثير الانفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي على الأزمة اليونانية :

إن الانفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي له تأثير كبير في الأزمة اليونانية. حيث كان حلم اليونان هو الدخول في منطقة اليورو ولكن كانت ملزمة بأن توفر شروط قواعد الاتحاد الاوروبي فقامت بعملية مبادلة العملات مع بنك غول دمان ساكس بهدف التحوط. حيث تعد هذه العملية نوع من أنواع المشتقات المالية التي تعد وسيلة لتعامل مع النقود والتمويل بيعاً وشراءً من خلال المدينات والائتمانيات، فأدت هذه العملية إلى تخفيض عجوز اليونانية مما أدى إلى قبول دولة اليونان ضمن منطقة اليورو ولكن لم تتمكن اليونان من سداد قروضها نتيجة الفساد الإداري والمالي المنتشر ولعديد من الأسباب الأخرى. إلا إن ما يهم الباحثة في هذه الفقرة هو إن الانفصال الاقتصاد المالي عن الحقيقي له تأثير سلبي على الإفصاح المحاسبي عن طريق المشتقات المالية وكذلك مساعدة النفوس الضعيفة في عملية التلاعب المحاسبي.

النتائج :

إنَّ الإفصاح المحاسبي هو الذي يخلق الثقة بين المتعاملين. 1 .

2 إنَّ سبب الانفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي هو التعامل مع النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراءً وذلك من خلال المدينات والائتمان. كما تعد المشتقات المالية وسيلة لتحقيق ذلك وليس السبب في حد ذاته.

3 إنَّ قد يكون الهدف من هذا التعامل هو تحقيق الارباح أو التحوط من الخسائر ولكن تستنتج الباحثة بأنه يحقق المصالح الشخصية دون الاهتمام بمصلحة العامة للمجتمع وكذلك يقوم بنشر الخسائر وليس التحوط منها مما يؤدي إلى انهيار الاقتصاد.

4 إنَّ عندما يتم التعامل مع الاقتصاد المالي بشكل منفصل يؤدي إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءً على أصل واحد وتوليد مصادر جديدة لتمويل والتوسع في الإقراض, ويصبح الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، مما يؤدي إلى خلل في التوازن بينهما فهذا كله يؤثر على مبدأ الإفصاح المحاسبي بشكل سلبي لأن هذه الاختلالات تؤدي إلى اظهار المركز المالي على غير



حقيقته، كما يساعد ذو النفوس الضعيفة على التلاعب المحاسبي وخداع الاخرين، كما إن التأثير ليس على المؤسسة أو المستثمرين فقط وإنما على الاقتصاد العالمي ككل.

5 إنَّ من أسباب حدوث الأزمة اليونانية هو التلاعب المحاسبي مما أدى إلى انخفاض جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك باستخدام عقود المبادلات لتتمكن من الدخول إلى منطقة اليورو.

التوصيات :

1 لابد من القيام بعملية ربط الاقتصاد المالي بالاقتصاد الحقيقي وذلك لمنع ذو النفوس الضعيفة من عملية التلاعب والمحافظة على جودة عالية للإفصاح المحاسبي.

2 توصي الباحثة الجهات التي تصدر معايير محاسبية أن تهتم بمعرفة مدى تأثير ما تحتويه العملية المحاسبية في الأمد الطويل والقصير وليس الاهتمام فقط ما تحققه بالأمد القصير دون مراعاة الأمد الطويل.

3 توصي بالاهتمام بتحقيق المصلحة العامة للمجتمع لأنه ذلك سيعود بالنفع الخاص في حين الاهتمام بتحقيق المصلحة الشخصية دون الاهتمام بالمصلحة العامة يضر المجتمع وكذلك مصلحة الفرد نفسه.

الهامش :

ESA*

)نظام الأوروبي للحسابات هو نظام الحسابات الوطنية والحسابات الاقليمية التي يستخدمها الاعضاء في الاتحاد الاوروبي

المراجع:

أولاً : المراجع العربية :

الكتب :

1 الحيالي ، وليد ناجي (2004) ، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، دار و مكتبة الحامد ، عمان ، الأردن

2حنان، رضوان الطبعة، الأولي2000 النموذج المحاسبي المعاصر، هيكل نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر .

3 طارق عبد العال حماد موسوعة معايير المحاسبة – شرح المعايير المحاسبية الدولية و المقارنة مع المعايير الأمريكية و البريطانية و العربية – عرض القوائم المالية 2 , الجزء الثاني , الدار الجامعية , مصر , 2003.

الدوريات :

1 أحمد زغدار، محمد سفير،" خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية. 2009 ، مجلة الباحث، العدد 07 .

2 الملحم عدنان بن عبدالله ، 2003، معوقات و اسباب عدم الإلتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية : دراسة ميدانية ، جامعة الملك فيصل ، السعودية ، النسخة الكترونية

3 بالكور نورالدين ،أزمة الدين السيادي في اليونان : الاسباب و الحلول ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التيسير /



مجلة الباحث ، العدد 13، 2013

4 جربوع يوسف ، مدى تطبيق و القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة الصناعية العامة في قطاع غزة ،فلسطين ، بحوث و دراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة ، رقم 2006

5 د. حسين أحمد دحدوح ، د. رشا أنور حمادة ، دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة ميدانية) كلية الاقتصاد جامعة دمشق / مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30-العدد الثاني-2014

6 حسين عبد الجليل آل عزوي ،الإفصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية ، بحث لنظرية المحاسبة ، الأكاديمية العربية في الدنمارك كلية الإدارة و الاقتصاد قسم المحاسبة 2009

7 لطيف زيود ، حسان قطيم ، أحمد فؤاد مكية ، " دور الإفصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار " مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية المجلد 29 ، العدد الاول ، سوريا ، 2009

8 لطيف زيود ، عقبة الرضا ، رولا لايقة "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار الدولي رقم 30 – حالة تطبيقية في البنك التجاري السوري " مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28 ، العدد2 ، سوريا ، 2006

9 وادي مدحت ، اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية ، دراسة تحليلية تطبيقية ، مارس 2006

10 يوسفات علي ، الحيل المحاسبية و المالية ودورها في خلق الازمات المالية ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان 61-62 / شتاء – ربيع ،2013

الرسائل العلمية :

1 رولا كاسر لايقه " القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك و دورهما في ترشيد قرارات الاستثمار " ، مذكرة ماجستير ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2007

2 عبير بيومي محمود محمد أمين ، اثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة – جامعة القاهرة ، 2011

التقرير و الروابط الانترنت :

1 أحمد شعبان محمد على ، البحث السابع الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي و مؤسساته



المصرفية في تجنب الأزمات المالية ، المؤتمر العلمي العاشر الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 19-20- كانون الأول \ ديسمبر 2009 ، بيروت

2 أحمد عمر زيدان ، علاقة علم المحاسبة بالعلوم الاخرى ، منتدى شبكة المحاسبين العرب

3 خضيرات عمر ياسين ، الأزمات المالية العالمية الآثار و المسببات بحث مقدم للمؤتمر الثاني للعلوم المالية و المحاسبية بعنوان مدى مساهمة العلوم المالية و المحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية في 28 -29 نيسان جامعة اليرموك الأردن 2010

4 كليب، دور صناديق المخاطرة في الأزمة المالية العالمية الراهنة . بحث مقدم إلى الندوة الاقتصادية المشتركة بين جامعة دمشق و الجامعة اللبنانية و بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني ، المنعقد في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق يومي 9-10 ايار ، 2010

5 مبارك لسلوس، الإيداع المالي في المؤسسات بين الرغبة و الرهبة. بحث مقدم إلى الملتقي الدولي بعنوان : " الإيداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة و تحليل تجارب وطنية و دولية" ، المقام في جامعة سعد دحلب ، البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر ، خلال المدة 18-19 مايو ، 2011

المراجع الأجنبية:

1 Jiangli,et . al ,2004,36- Jiangli, W., Unal, H., Yom, C. (2004), Relationship Lending,
Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis

2 Sema Gencay Capanoglu , economic development foundation ,2010 .

